

تعليقات ومراسلات

افتتح هذا الباب من أبواب المجلة ليكون همزة الوصل
بينها وبين قرائنها - ويربط بين النظريات العلمية والتطبيق
العملى وليسائر الأحداث التى تجرى سواء فى داخل الوطن
أو خارجه .

تخفيض الدولار وقت سحب ج. ع. ل. لأرصدها الاسترلينية

تقييم وتعليق

الدكتور عبد المنعم البيه (١)

ظلت الولايات المتحدة الامريكية ، فترة طويلة ترفض تخفيض قيمة عملتها (الدولار) ، وتصر على أن ترفع اليابان والدول المحظوظة في أوروبا قيمة عملاتها ، لاعتبارين هامين عند الامريكيين :

الاعتبار الاول أن عملات أوروبا واليابان اذا ارتفعت ، تقل مقدرة بلادها نسبيا على التصدير ، وتزيد عندئذ إمكانية الولايات المتحدة ، على المنافسة (بالتصدير) في الاسواق الدولية .

والاعتبار الثانى يحمل بين طياته كرامة أمريكا ، واعتزازها بنفسها وثقتها فى قوة اقتصادها ، بالرغم مما أصاب ميزان مدفوعاتها من عجز كبير . فبينما حقق ميزانها فائضا بلغ ٢٢٧ بليوناً من الدولارات عام ١٩٦٩ ، اذا بعجز كبير قدره ٢٩٨ بليوناً من الدولارات ، يحقق به عام ١٩٧٠ ، ويستمر العجز فى التزايد بصورة ضخمة جدا عام ١٩٧١ ، فيصل الى ٢٩٦ بليوناً من الدولارات ، ويصبح بذلك أكبر وأضخم عجز ، منى به ميزان المدفوعات الأمريكى ، فى كل ما سبق له من سنين .

(١) استاذ الاقتصاد بالكلية (دكتوراه فى العلوم الاقتصادية والمالية من جامعة لندن) .

(٢) انظر عدد ٢٨ فبراير ١٩٧٢ من مجلة :

ومع ذلك ، ظلت الولايات المتحدة ، ترفض تخفيض الدولار ، وتباهى بأن قيمته لم تنخفض منذ عام ١٩٣٤ ، وتصر على أن الدول ذات الفائض في موازين مدفوعاتها ، هي التي يجب أن ترفع سعر عملاتها . وهكذا أبت الولايات المتحدة واستكبرت ، حتى جاء اليوم الموعود - ١٤ ديسمبر ١٩٧١ - يوم مباحثات نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، مع پوميدو الرئيس الفرنسي ، بجزر الآزور . يومها فقط ، أعلن نيكسون موافقته على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي ، وبعد بضعة أيام ، اتفق على أن يكون مقدار التخفيض حوالى ٨٪ ، وأن ترتفع أسعار العملات الأوروبية القوية ، وكذلك الين الياباني .

وقد جاء تخفيض الدولار ورفع العملات الأوروبية والين الياباني ، في الوقت الذي أعلنت فيه الجمهورية العربية الليبية ، انسحابها رسميا من منطقة الاسترليني ، كما ذكر بيان وزارة الخزانة الليبية ، في ١٦ ديسمبر ١٩٧١ ، وهذا نصه ٣ :

« أعلنت وزارة المالية البريطانية أول أمس ، بيانا قالت فيه ، ان الجمهورية العربية الليبية استبعدت من منطقة الاسترليني . والواقع أن الثورة قررت الخروج من منطقة الاسترليني ، في نفس الوقت الذي قررت فيه ، إلغاء معاهدة ١٩٥٤ ، وجلاء القوات البريطانية .

ولما كانت بريطانيا هي المستفيدة ، فقد كانت تماطل بحجة أن اتفاقية الاسترليني ، منبثقة عن الاتفاقية المالية الملحقه بالمعاهدة ، ولذلك قررنا عمليا ، الانسحاب من منطقة الاسترليني منذ ذلك الوقت ، ولم نلتزم بالاجراءات التي كانت تفرضها علينا هذه الاتفاقية ، كما تحللنا من الاتفاقية التي تلزمننا بالاحتفاظ بـ ١٨٪ من مجموع احتياطياتنا من الذهب والعملات الاجنبية . ولا شك أن هذه الاتفاقية ، كان الهدف منها تدعيم الجنيه الاسترليني ، وحماية ميزان المدفوعات البريطاني ، وذلك على حساب الدول التي وافقت على هذه الاتفاقية ، نظرا لما ينطوى عليه ذلك من تجميد جزء من موارد تلك الدول داخل بريطانيا بالجنيه الاسترليني ، ولخدمة اقتصادها بقصد تأخير نمو هذه الدول .

(٣) انظر جريدة «الثورة» ، طرابلس في ٢٩ شوال ١٣٩١ هـ الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٧١

والشيء المهم هنا أن الجمهورية العربية الليبية ، لا تستفيد من وجودها بالمنطقة الاسترلينية ، لأن دخلها من إيرادات النفط ، يأتي بالعملات الأخرى ، كما أنه ليس لديها مواد خام تصدرها إلى بريطانيا ، للاستفادة من تمويلها في سوق لندن ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول الأخرى ، المنضمة للمنطقة الاسترلينية . وقد مكنا هذا من حرية التصرف ، في تحريك احتياطياتنا طبقا لمصلحتنا القومية ، حيث تم تحويل جميع أرصدتنا ، من بريطانيا إلى بلدان أخرى في الوقت المناسب . وسواء اتفاقية الاسترليني أو الاتفاقية التي تلزمنا بالاحتفاظ بجزء من أرصدتنا ، كلاهما يخدمان الاقتصاد البريطاني ، وتستفيد بريطانيا منهما وحدها ، خاصة بعد أن أصبح اقتصادنا قويا ، وبالتالي فإن خروجنا من منطقة الاسترليني ، ليس له أي أثر على الدينار الليبي ، أو على احتياطياتنا في الخارج ، ذلك لأن الدينار الليبي ، يعتمد على قوة اقتصادنا من جهة ، وعلى مقدار غطاءه من الذهب والعملات الأجنبية من جهة أخرى ، كما أنه لا توجد لدينا أرصدة ببريطانيا ، يمكنها أن تتأثر بمراقبة النقد البريطانية .

أما فيما يتعلق بالمعاملات الجارية ، بين الجمهورية العربية الليبية وبريطانيا ، واحتمال خضوعها لمراقبة النقد ، فانها لا تتأثر بخروجنا من المنطقة الاسترلينية ، لاننا نتمتع باحتياطي كبير ، يمكننا من مواجهة التزاماتنا ، الناتجة عن المعاملات الجارية الآتية الذكر .

وإذن فإن خروجنا (من المنطقة الاسترلينية) قد تم فعلا منذ أشهر ، وإن بيان وزارة المالية البريطانية « ما هو إلا إعلان شكلي ، عن عمل تم في الماضي » .

(٤) في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي (ديسمبر ٧١) ، دعا سعد الدين بوشويرب سفير ليبيا في القاهرة ، إلى سحب جميع أرصدة الدول العربية من مصارف إنجلترا ، مثلما فعلت ليبيا ، وذلك عقابا لبريطانيا على موقفها ، من قضية احتلال إيران ، للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي . وسئل السفير عن المبلغ الذي سحبه ليبيا من إنجلترا ، فأجاب بأنه يصل إلى ٢٤٠٠ مليون دولار (صحيفة الأخبار المصرية في ١٨ ديسمبر ١٩٧١) وطبقا لتقدير وكالة الأنباء الفرنسية ، فإن « الإيداعات الليبية ، تصل إلى حوالي ٢٥٠٠ مليون جنيه استرليني » (صحيفة الأهرام في ٨ ديسمبر ١٩٧١) . أما الصحف البريطانية ، فقد ذكرت أن الأرصدة كانت ٢٥٠ مليون جنيه استرليني (أنظر صحيفة الفاينا نشيال تايمز في ١٥ ديسمبر ١٩٧١) .

وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٧١ ، صدر بيان رسمي بالمحافظة على قيمة الدينار ،
بالجمهورية العربية الليبية ، هذا نصه :
 « نظرا لقوة الاقتصاد الوطني ، واعتماده على احتياطي قوى من الذهب
والعملات الرئيسية الأخرى ، الأمر الذي أعطى للدينار الاستقلالية الكاملة .
وتجاه الأحداث التي أدت الى التعديل بالتخفيض أو الزيادة ، في قيمة
بعض العملات .

قررت الجمهورية العربية الليبية ، المحافظة على القيمة التعادلية للدينار
بالذهب ، وهي ٢٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الخالص .

وهذا القرار يستمد قوته من ثبات مركز الاقتصاد الوطني وتحقيق فائض
مستمر في ميزان المدفوعات ^٦ ، كما أنه يضمن ثبات أسعار السلع والخدمات داخل
الجمهورية ، واستمرارية مشاريع التنمية والاستثمار » .

فاذا عدنا إلى أمريكا نجد أنها أرادت أن تحارب سلاح ذى حدين ، أو أن
تضرب عصفورين بحجر واحد ، يوم أن أعلن نيكسون في ١٥ أغسطس ١٩٧١ ،
قراراته الاقتصادية التي كان منها :

أولا : إيقاف تحويل الدولار (للسلطات الحكومية والمصارف المركزية)
الى ذهب .

ثانيا : فرض رسوم جمركية قدرها ١٠٪ على جميع الواردات الى الولايات
المتحدة .

ثالثا : رفع سعر الاوقية من الذهب الى ٣٨ دولار بدلا من ٣٥ دولار .

(٥) انظر صحيفة الثورة في ٢٢ ديسمبر ١٩٧١
(٦) ذكرنا في كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا » ١٩٧٠ ،
ص ٢٧٤ ما نصه « أصبح تحديد سعر الجنيه الليبي ، على أساس سعر الذهب ،
لا على أساس سعر الاسترليني ، لانه مغطى بنحو ٢٤٪ من الذهب الصافي ،
والباقي بعملات أجنبية قوية ، تضيف الى رصيد ليبيا فوائد سنوية من
أرصدة أجنبية » .

والقرار الاول تقض لعهود أمريكا ، وخرق لاتفاقية صندوق النقد الدولي ، وأمريكا أكبر مساهمة فيه . وقد كان تحويل الدولارات الفائضة لدى المصارف المركزية إلى ذهب ، كان في هذا تدعيما لاحتياطياتها وتقربا من قاعدة الذهب ، وإذا بنيكسون ، بجرة قلم ، ومن طرف واحد ، وبلا مقدمات ، يمنع أمريكا من تحويل الدولار الى ذهب ، كى لا يتسرب الذهب منها الى الخارج ، بعد أن هبط رصيد الولايات المتحدة الذهبى ، من ٣٤^٧ مليار من الذهب فى الأربعينيات والخمسينيات ، إلى حوالى ١٠^٨ مليار من الدولارات فى الوقت الحالى ، لا بل تقص ما لديها من ذهب وتقذ أجنبى ، بمقدار ١٧٪ عما كان عليه فى العام الماضى ، وزاد الذهب والنقد الاجنبى لدى ألمانيا بمقدار ٧٠٪ ، ولدى اليابان بمقدار ١٦٢٪ ، ولدى فرنسا بمقدار ٣٤٪ ، ولدى بريطانيا بمقدار ٣٨٪ وإيطاليا ٣١٪ ، وكندا ٧٪ وسويسرا ١٣٪^٩ .

والقرار الثانى الخاص بفرض ضريبة على الواردات الامريكية بمقدار ١٠٪ ، إنما وضع للمساومة ، أى مساومة أمريكا مع دول غرب أوروبا ، لان هذه الاخيرة واليابان ، أكبر الدول المصدرة الى أمريكا ، ويضرها جدا ويؤذى إقتصادها أن تقل صادراتها هكذا الى الولايات المتحدة . فلما وافقت الدول المذكورة على رفع قيمة عملاتها ، وافقت أمريكا على إلغاء الضريبة (١٠٪) ، ووافقت أيضا على تخفيض قيمة الدولار بمقدار ٨٪ .

واستفادت أمريكا من المساومة ، استفادت من تخفيض الدولار ، لان نتيجة تخفيضه زيادة لصادراتها ، واستفادت أمريكا من رفع سعر العملات الاوروبية والين ، لان نتيجة رفعها تقليل لصادرات تلك الدول .

بقى أن نعرف بايجاز^{١٠} ، أهم ما يترتب على التخفيض والرفع ، بالنسبة الى

- (٧) انظر صحيفة ال Economist عدد ٢١-٢٧ أغسطس ١٩٧١ ص ٩-١٠ ،
ص ٥٣ وانظر مجلة Inter Economics بهامبورج عدد نوفمبر ١٩٧١
ص ٣٤٠ - ٣٤١ مقال الدكتور HEIKO KORNER
(٨) انظر مقال الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله بصحيفة الاهرام فى ١٦ ديسمبر ١٩٧١
(٩) انظر الجدول ص ٥٤ من مجلة الايكونوميست السابق الاشارة اليها .
(١٠) لاننا نكتب موضوعا مفصلا عن تخفيض الدولار ورفع سعر العملات الاخرى .

الجمهورية العربية الليبية • فمن الناحية العامة :

تقل الصادرات إلى أمريكا ، نظراً لتخفيض قيمة الدولار ، إذ ترتفع أسعار تلك الصادرات •

تزيد الواردات من أمريكا ، لأن أسعار الواردات ستخفض بنفس نسبة التخفيض في سعر الدولار •

أما إذا كانت ج.ع.ل. تحتفظ بأرصدة من الدولارات ، ستخسر وذلك لانخفاض قيمة الدولار •

وإذا كانت عليها التزامات أو ديون بالدولار ، فستستفيد بنفس نسبة تخفيض الدولار •

أما فيما يختص برفع سعر عملات الدول الأوروبية والين الياباني ، فإن ج.ع.ل. تزيد قدرتها على التصدير إلى تلك الدول ، إذ تصبح الصادرات لتلك الدول أرخص من ذي قبل •

ولكن يختلف الأمر بالنسبة إلى واردات ج.ع.ل. من تلك الدول ، إذ ترتفع قيمة الواردات ، نظراً لزيادة أسعار العملات • وإذا ظلت الأحوال الأخرى على حالها ، أي إذا ظل الطلب على ما هو عليه ، فإن تكاليف الاستيراد من تلك الدول ستزيد ، سواء في ذلك ، استيراد السلع الاستهلاكية أو السلع الانتاجية •

ولو نظرنا إلى الدول النامية كلها ، وكان طلبها على السلع الانتاجية من غرب أوروبا واليابان ، طلباً غير مرن ، فلا بد للدول النامية من أن تدفع الثمن الأعلى ، اللهم إلا إذا دفع ذلك بعضها إلى التصنيع والاستغناء عن بعض الواردات

وبالنسبة إلى الأرصدة التي تحتفظ بها ج.ع.ل. من أرصدة الدول التي ارتفعت أسعار عملتها ، فإن الجمهورية الليبية تستفيد من الزيادة في الأسعار (أي تزيد القيمة الرأسمالية للأرصدة) •

بيد أنه لو كانت الجمهورية الليبية ، مدينة لتلك الدول أو لاحداها (الدول التي إرتفعت أسعار عملاتها) ، فستخسر ليبيا نظراً لزيادة الاعباء التي تتحملها .

ومهما يكن من أمر ، فان الجمهورية العربية الليبية ، تحتل مركز الصدارة بين الدول المصدرة للنفط (الاوبك) ، فيما يختص بمطالبتها واصرارها على الحصول على تعويض ، بمناسبة انخفاض قيمة الدولار ، ثم اصرارها (مع دول الاوبك) على المشاركة ، في ملكية امتيازات الشركات البترولية ، التي تتولى عملية الانتاج فوق أراضيها . وقد وافقت دول الاوبك مبدئياً على نسبة ٢٠٪ (دول الخليج) ، بينما رفضت الجمهورية الليبية تلك النسبة ، وطالبت « بجعل المشاركة ٥١٪ للدولة و ٤٩٪ للشركات » ١١ .

(١١) أنظر العدد الخاص بالبترول من « الاهرام » بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧١ ، وقد ذكر وزير البترول - الاخ عز الدين المبروك - (اهرام ٣ نوفمبر ١٩٧٢) ما يلي « اننا مثلاً فكرنا في ان نبدأ بتملك ، نسبة ٥١٪ من الشركات العاملة في اراضينا ، وقد اخبرونا ان ذلك معناه ببساطة ، التأمين ، وهم لا يستطيعون ذلك . اننا تفهمنا موقف الشركات في ذلك ، وقبلنا ان تكون النسبة ٥٠٪ ، وبالفعل بدأنا قبل دول الخليج العربي ، بتحقيق المشاركة بهذه النسبة ، وعقدنا اول اتفاقية مع شركة « أجيب » التابعة لشركة « اينى » الإيطالية .